

لعدالة أولاً... ثم ان شئتم خطاباتكم!

يأتي يوم الأول من أيار ليحيي بمهرجاناته عيد العمال.

ويتسابق في هذا اليوم كل مستغلي الطبقة العاملة ومشلي النقابات العمالية لإقامة الإحتفالات. فيمسي للعيد بذلك أسماء عدة: عيد مصاصي الدماء، عيد الإستغلال، عيد النقيب، عيد الوزير، أو باختصار "عيد العمل"...

لسنا ممن يدعون النطق باسم أحد، ولكننا مدركون ممّا نراه من معاناة يومية وما نشهده من فقر وجوع واستعباد أن هم العمال الأول هو تحقيق مبدأي العدالة والديمقراطية أولاً.

يستلزم ذلك خطوات عدة تقوم بها الدولة والنقابات:

أولاً، خطة اقتصادية تتعد كلّ البعد عن استمالة الإستثمارات على حساب العمال والفقراء وتصبو إلى تقليص الهوة بين الأغنياء والفقراء. وذلك يتطلب أن يكون للدولة مؤسساتها الاجتماعية وأن تمتلك المرافق الحيوية علّها تتمكن من أداء دورها الاجتماعي بدلاً من بيع نفسها تحت عنوان "الخصخصة". وبذلك يمكن للدولة أخيراً تأمين الضمان الاجتماعي للجميع، وتحسين مستوى المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية وكافة المؤسسات التي تخدم المصلحة العامة.

ثانياً، نقابات عمالية ديمقراطية تمثل مصالح الطبقة العاملة كقوة موحدة بعيداً عن الانقسامات الطائفية وعن المحسوبيات والمصالح الضيقة. هل يعقل أن تعمل قيادة النقابات العمالية تحت إملاء الدولة التي أفقرت العمال وتحت وصاية الزعماء الذين أودوا بنا الى ما نحن به؟! فاسمحوا لنا أن نسأل القيادات العمالية عن سبب انسحابها رسمياً من التحركات العمالية-الطلابية التي نزلت الى الشارع لمناهضة ضريبة الـ **TVA**؟ طبعاً، لم تكن هذه الضريبة مصدر فرح وبهجة للفقراء، وكان الأجدى بالحكومة أن تفرض ضريبة تصاعديّة تؤمن شيئاً من العدالة.

ثالثاً، أن يبتعد وزراء العمل المتعاقبين عن شغلهم الشاغل لتفكيك النقابات و تقسيمها، و أن ينصرفوا الى تنظيم سوق العمل و الحد من البطالة. فوزير العمل لا يعلم مثلاً عدد العاملين الأجانب في لبنان؛ تراه جالساً على عرشه يلقي الخطابات ويشلّ العمل النقابي ويؤفين العمال بقطع من البقلاوة!

رابعاً، تنظيم العمالة الأجنبية بشكل يعيد عجالات الدورة الاقتصادية الى مسارها الطبيعي من جهة، ويفرض الواجبات ويؤمن الحقوق للعمال الأجانب من جهة أخرى. وفي هذا السياق نؤكد بأننا نرفض العنصرية المستشرية ضد العمال الأجانب.

خامساً، خطة لمواجهة تحديات العولمة التي تجعل الدول الغنية أكثر ثراءً والفقيرة أكثر فقراً. وبما أن لبنان من القسم الثاني – بالرغم من تطمينات البعض- لم يعد هناك مفر من أن تسبب العولمة بضرر الاقتصاد المحلي وارتفاع نسبة البطالة والفقير. لذلك يتوجب على الدولة أن تؤمن حماية الإنتاج المحلي من صناعة وزراعة وحماية العمال بذلك من خطر البطالة.

ليس العمال بحاجة الى خطاباتكم! ولا هم بحاجة الى جلساتكم التثقيفية! ولا هم
بحاجة الى أن تُختتم مسيرتهم السنوية بقطعة بقلادة أو ما شابه ... علّهم يستمالون!
ليسوا بحاجة الى شيء قبل أن تسود العدالة ...

فبالعدالة نمسي أحراراً.

مجموعة بلا حدود